عرفات الى دمشق، ان أبواب المنظمة مفتوحة أمام كل الفصائل الواقفة خارجها، وان أبواب ' فتح ' ستبقى موصدة أمام المنشقين» (سركيس نعوم، **النهار**، بيروت، ١٩٨٨/٥/٢٣).

بدء الاشتباكات

انفجر الوضع الأمني مساء ١٩٨٨/٥/٥، وبشكل مفاجىء بين مقاتلي «فتح» والمنشقين عنها، في مخيم شاتيلا (انظر تفاصيل العمليات الميدانية في «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً...»). وتضاربت الروايات حول ملابسات بدء القتال؛ اذ قام كل طرف بتحميل الطرف الآخر المسؤولية، في وقت برز موقف المنظمات الفلسطينية، على اختلافها، والداعي الى ايقاف القتال، وعدم جواز اللجوء الى السلاح لفض الخلافات والنزاعات، أياً كان نوعها. وفي هذا السياق، تم الاعلان في دمشق، بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩، عن توصل الفصائل الفلسطينية وممثلي الحركة الوطنية اللبنانية الى اتفاق شامل لايقاف اطلاق النار، جرى التأكيد عليه بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٩، في لقاء ضم ممثلي الجبهة الديمقراطية و«الصاعقة» وجبهة النضال، و«القيادة العامة»، وجبهة التحرير الفلسطينية، وتم على اثره تشكيل لجنة المتابعة المركزية لتنفيذ وقف شامل لاطلاق النار. ونتيجة لجهود تطويق الاشتباكات، ساد الهدوء في مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، بدءاً من ١٩٨٨/٥/٢٣ (**النهار**، ١٩٨٨/٥/٢٥). ونجحت لجنة المتابعة المركزية في تحقيق وقف للنار على أساس اعادة الامور داخل المخيمات الى ما كانت عليه قبل بدء الاشتباكات بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥. الاّ ان نجاحها هذا لم يدم طويلاً، حيث أجمعت المصادر الامنية على ان قوات المنشقين بدأت هجوماً شاملاً وعنيفاً، فتداعت الفصائل الفلسطينية، مجدداً، الى اجتماع عُقد في دمشق، وضم ممثلي المنظمات الفلسطينية كافة المقيمة في دمشق، واعلن، في نهايته، مشروع اتفاق لانهاء القتال، يقضي بنشر قوة فصل مؤلفة من مقاتلين ينتمون الى المنظمات السبع التي لم تشارك في المعارك في مواقع الاطراف ومخيم برج البراجنة وفي المواقع التي تقصف منها المخيمات. وذكر ان هذه القوة تتألف من ٤٠٠ مقاتل يوزعون بالتساوي بين مخيمي برج البراجنة وشاتيلا. كما طالب مشروع الاتفاق الاطراف المتناحرة بالتعهد، علناً، التزام وقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة الثامنة من صباح ١٩٨٨/٦/١٤ (**القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٦/١٥).

ولم يصمد الاتفاق المذكور أكثر من يوم، شهد بعده مخيم شاتيلا، جولة جديدة من الاشتباكات بين «فتح» والمنشقين عنها. وفي هذه الاثناء، كانت لجنة المتابعة بدأت، لحظة تجدد الاشتباكات، اجتماعاً مفتوحاً لمواكبة اتصالات التهدئة. وشارك في الاتصالات ضابط من القوات الليبية الموجودة في لبنان. واقترح، خلال الاجتماع، ضرورة احترام وقف النار، على ان يشرف على تطبيقه فريق من المراقبين الليبيين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٦/١٧).

ولكن المنشقين فجّروا الوضع على نحو ضار. وأعلن عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عبدالرحيم ملوح، انه «وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها، وتبذلها، الفصائل الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية... فان تجدد القتال في مخيم شاتيلا أودى بحياة عدد من المقاتلين والمواطنين والابرياء». وأضاف: «اننا ندين عدم الالتزام بالاتفاقات التي تم التوصل اليها أكثر من مرة؛ وندين، أيضاً، المسؤولين عن خرقها وتعريض المخيم للقصف المدفعي الذي عرّض أرواح المواطنين والمقاتلين، ويعرضها، للموت والدمار، ونطالب المعنيين بالعودة الى جادة الصواب والتحلي بالمسؤولية الوطنية» (**النهار**، ١٩٨٨/٦/١٨).

الى ذلك، اجتمعت لجنة المتابعة اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة للمخيمات، وأصدرت بياناً أكدت فيه ضرورة ايقاف النار وتثبيته على نحو يحول دون أي خرق له، ومطالبة الامناء العامين لفصائل المقاومة بضرورة متابعة السعي الى تحقيق انهاء مأساة المخيمات في اطار التوصل الى حل سياسي شامل (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٦/٢٢). وقد جاء اجتماع اللجنة هذا في وقت كانت الاشتباكات على أشدها (**القبس**، ١٩٨٨/٦/٢٣)، وأسهمت في ازدياد النزوح، خاصة عن مخيم شاتيلا الذي لم يتبق فيه ـ حسب المصادر نفسها ـ سوى ٢٥ عائلة على الأكثر. أما وكالة الصحافة الفرنسية، فذكرت «ان مخيم شاتيلا أضحى، اليوم، غباراً» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٦/٢٤).